

Distr.: General
15 August 2003
Arabic
Original: Arabic/English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أعلمكم بأنه قد تم حل المسائل الباقية المتعلقة بتلبية جميع قرارات مجلس الأمن الناجمة عن حادثة لوكربي. ويسرني أن أعلمكم أيضا بأن بلادي على ثقة بأن ممثلي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية سيؤكدان هذا التطور لكم ولأعضاء مجلس الأمن أيضا.

لقد سعت الجماهيرية العربية الليبية إلى التعاون بحسن نية طوال السنوات الماضية من أجل إيجاد حل لهذه المسألة.

في هذا السياق واحتراما للقانون الدولي وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن لقد قامت ليبيا بصفتها دولة ذات سيادة بما يلي:

- لقد سهلت التقديم إلى العدالة المشتبهين المتهمين في حادث تفجير طائرة (بان أم ١٠٣)، وتتحمل المسؤولية عن أفعال مسؤوليها؛
- وتعاونت مع سلطات التحقيق الاسكتلندية قبل المحاكمة وخلالها وتتعهد بالتعاون بنية حسنة في تلبية أية طلبات إضافية للمعلومات فيما يتعلق بالتحقيق في حادثة (بان أم ١٠٣). وسيجري تمديد مثل هذا التعاون بنية حسنة عن طريق القنوات العادية؛
- وقد أجرت الترتيبات اللازمة بدفع التعويض المناسب، ولهذه الغاية لقد قامت بتأسيس صندوق خاص وصدرت أوامر بتحويل المبالغ اللازمة لحساب مضمون (اسكرو) متفق عليه خلال أيام.



الجمهورية العربية الليبية التي أدانت خلال السنوات العشرين الماضية وفي مناسبات عديدة، كل العمليات الإرهابية في مراسلاتها مع الجمعية العمومية ومع مجلس الأمن، قد أعادت التزامها بهذه السياسة. فيما يلي بعض الأمثلة على هذه السياسة: الجمهورية العربية الليبية تؤكد دعمها لقرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة رقم ١٣٧٣ (٢٠٠١) والذي ينص بموجب الفصل السابع من الميثاق بأنه يتعين على جميع الدول "أن تحجم عن توفير أي شكل من الدعم، فعلي كان أم غير فعلي، إلى الكيانات أو الأفراد المتورطين بالأعمال الإرهابية"، وأن عليها أن "تتخذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب تلك الأعمال الإرهابية، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات وتقاسم المعلومات من أجل توفير إنذار مبكر للدول الأخرى"، وبأنها "لن تتيح ملاذا آمنا لأي شخص يمول الأعمال الإرهابية أو يخطط لها أو يدعمها أو يرتكبها"، وأنها "ستضمن التقدم إلى العدالة أي شخص يشترك في تمويل أو تخطيط أو إعداد أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو في دعم الأعمال الإرهابية"، وبأنها "ستقدم لبعضها البعض أكبر حد من المساعدة فيما يتعلق بالتحقيقات الجنائية أو الإجراءات القانونية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، بما في ذلك المساعدة في الحصول على الأدلة لديها والتي تعتبر ضرورية في الإجراءات القانونية".

وبهذا الخصوص فإن الجمهورية العربية الليبية ملتزمة بالتعاون في الكفاح الدولي ضد الإرهاب. كما هي ملتزمة بالتعاون مع الجهود المبذولة لتقديم المشتبهين إلى العدالة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الجمهورية العربية الليبية تجدد دعمها لإعلان الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ضد الإرهاب وكذلك دعمها لقرارات الجمعية العمومية مثل القرار (١٥٨/٥٥) والذي "يدين بشدة كافة الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية على أنها جنائية ولا مبرر لها في أي مكان يتم فيه ارتكابها ومن قبل أي مكان".

وتستمر الجمهورية العربية الليبية في المصادقة على "إعلان التدابير لإزالة الإرهاب" الذي تم ضمه إلى قرار الجمعية العمومية رقم (٦٠/٤٩). وينص القرار بأنه يتعين على "جميع الدول أن تحجم عن التنظيم أو التحريض على أو مساعدة أو الاشتراك في الأعمال الإرهابية في أراضي الدول الأخرى، وأن تحجم عن الموافقة على أو تشجيع النشاطات الإرهابية ضمن أراضيها تلك النشاطات الموجهة نحو ارتكاب مثل تلك الأعمال"، كما ينص بأنه "يجب التقدم إلى العدالة أولئك المسؤولين عن ارتكاب الإرهاب الدولي".

وتمشيا مع إدانتها القوية للإرهاب بكافة أشكاله فقد وقعت الجمهورية العربية الليبية على المعاهدات الإقليمية والاتفاقيات الثنائية بالإضافة إلى التوقيع على المواثيق الدولية وعددها إثنا عشر ميثاقا لمكافحة الإرهاب. وقد أبلغت تلك الخطوات إلى مجلس الأمن

مؤخرا وتعهدت بالإحجام عن التورط في أية أعمال إرهابية. ولا سيما تعهدت الجماهيرية العربية الليبية بـ "عدم الاشتراك أو المحاولة أو المساهمة بأي شكل من الأشكال في تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأفعال الإرهابية أو التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو دعمها مباشرة أو غير مباشرة؛ ومنع استخدام أراضيها لتخطيط أو تنظيم أو ارتكاب الأعمال الإرهابية وكذلك، من ضمن أمور أخرى، منع الدخول غير الشرعي للعناصر الإرهابية أو إيوائها أو السماح لها بالإقامة مؤقتا أو باستقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو توفير لها التسهيلات" [التدابير التي اتخذتها الجماهيرية العربية الليبية لمكافحة الإرهاب (البيان ٢٠٠١/١٣٢٣)]. ويفيد أيضا تقرير ليبيا الذي رفعته إلى مجلس الأمن بالتفصيل الخطوات المحددة التي اتخذتها لتنفيذ تلك التعهدات.

ويكفي القول بأن الجماهيرية العربية الليبية أخذت عهدا على نفسها بأن تتعاون، في الكفاح الدولي ضد الإرهاب وأيضا باتخاذ التدابير العملية لتأمين فعالية مثل ذلك التعاون.

الجماهيرية العربية الليبية تقدر الجهود التي بذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي بذلها الأمين العام وغيره من الشخصيات وكذلك الأدوار التي أداها هؤلاء لحل هذه المسألة التي طال أمدها. وفي تعبيرها عن هذا التقدير فإن الجماهيرية العربية الليبية تؤكد بأنها تكون قد وفّت بجميع متطلبات مجلس الأمن ذات الصلة بحادثة لوكربي لدى تحويل المبالغ اللازمة إلى حساب لدى الطرف الثالث (اسكرو) الذي تم الاتفاق عليه وهي تأمل بموافقة مجلسكم الموقر على ذلك. وبناء على ذلك وبموجب الفقرة (١٦) من قرار مجلس الأمن ٨٨٣ (١٩٩٣)، والفقرة (٨) من القرار ١١٩٢ (١٩٩٨)، فإن الجماهيرية العربية الليبية تطلب من مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة لدى حدوث ذلك بأن يرفع فورا التدابير المنصوص عنها في قراراته: القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) والقرار ٨٨٣ (١٩٩٣).

سأكون ممتنا إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

أحمد عبد الكريم عون
القائم بالأعمال